تحقيقات ابن هشام النحوية في
مغني اللبيب

م. هاشم جعفر حسين

جامعة بابل / كلية التربية صفي الدين

ابن هشام الأنصاري (جمال الدين عبد الله بن يوسف بن عبد الله المصري) ، المولود في سنة (٧٠٩هـ)، والمتوفى فيها سنة (٧٦١هـ) ، واحد من جهابذة العربية وأفذاذها ، وصاحب القدح المعلى في علومها المختلفة ، درس فوعى ، والّم فاكتفى،وكتب فأوفى.وكتب فيه الكثير ، وقيل في علمه ما استحقه ، وشبّه بإمام النحاة سيبويه (١٨٠هـ) لفطنته وغزارة علمه وإمامته في علوم العربية .على أنه قد لفت انتباهي أن أحدا لم يعط "تحقيقات ابن هشام " في كتبه المختلفة حقها من البحث ولا سيما في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، وهو كتابه الأبرز في النحو ، إذ كان تأليفه في أواخر عمره، فجمع فيه ما انتهى إليه علمه ،وأثبت فيه خلاصة فهمه،على الرغم من أن الرجل أشار إلى ذلك صراحة في مقدمة كتابه فقال : ((وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها ،ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها ،وأغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها)). لذا كان هذا البحث جامعا لشتات هذه التحقيقات، وقد قسمت فيه على مبحثين:
الأول :التحقيقات المتعلقة بالمسائل النحوية،وفيها ينبه ابن هشام على وهم عالم ما في فهمه لنص معين يبني عليه حكما نحويا لا يستند إلى إعمال نظر،ودقة فهم ،أو ينبه ابن هشام على سهو المفسرين عن ألفاظ آيات القرآن الكريم ، فيثبتون قواعد نحوية قائمة على غلط مبين . والمبحث الأخر :التحقيقات المتعلقة بالأبيات الشعرية ، فقد يثبت بعض النحويين أحكاما ،مستدلين لها بأبيات شعرية ، ثم ينبه ابن هشام على تحريف روايتها ، ومن ثم يبطل الوجه النحوي المترتب عليها .
وقد سيقت التحقيقات في ضمن هذين المبحثين في الأصل على ترتيب :الأسماء ثم الأفعال ثم الحروف ثم الظروف ثم الجمل ، ذلك أن المادة المستقراة التي شملت تحقيقات الكتاب جميعا أقرت ترتيب المبحث الأول على : الأسماء والحروف والجمل . والمبحث الثاني على : الأفعال والحروف والظروف أما المصادر التي استقى البحث مادته منها فكان كتاب (مغني اللبيب) قطب الرحى الذي دارت عليه مسائل البحث ،ثم استند الباحث إلى أمات المصادر القديمة لإثبات آراء العلماء التي نقلها ابن هشام في كتابه ثم محاولة تنقيحها وتأكيد نسبتها إليهم فكان من تلك المصادر : الكتاب لسيبويه والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني والأنصاف في مسائل الخلاف للأنبا ري وشرح الرضي على الكافية للاسترابادي . ومن كتب التفسير : الكشاف للزمخشري والبحر المحيط لأبي حيان . ومن كتب المعاني : معاني القرآن للفراء
وأخيرا : آمل أن يكون عملي هذا خالصا لوجهه الكريم ،كاشفا عن همة هذا العالم الجليل المحقق للكشف عما وقع في كتب المفسرين والنحويين من أوهام، خدمة للعربية وأهلها.

المبحث الأول: تحقيقات المسائل النحوية

١_ المبتدأ

خرج النحويون الكثير من المسائل التي أشكلت عليهم على ما سمّوه ب "باب التوهم" ،وكثر ذلك في التوابع ، ولاسيما في العطف منها، حتى أفرد له ابن هشام مبحثا في كتابه "المغني" سماه "العطف على التوهم "، واستدل له بأمثلة ذكرها سيبويه في كتابه ، منها قال سيبويه : ((واعلم أن ناسا من العرب يغلطون ، فيقولون (إ نهم أجمعون ذاهبون) و(إنك وزيد ذاهبان)، وذلك على أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال : (هم)،كما قال:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

ومراده بالغلط : ما عبّر عنه غيره بالتوهم ، وذلك ظاهر في كلامه،ويوضحه إنشاد البيت)).(١)

وبيان المسألة : أن قول العرب: (إنهم أجمعون ذاهبون) ، توهموا الرفع في (أجمعون) وحقه النصب ،على أنه توكيد معنوي لاسم (إن) ، فكأن التقدير عندهم : (هم أجمعون ذاهبون). وفي قولهم الآخر : (إنك وزيد ذاهبان)، توهموا الرفع في (زيد)، على أنه معطوف على مبتدأ مقدر، أي : (أنت وزيد ذاهبان)، و كان حقه النصب، على أنه معطوف على اسم (إن). ولم يذكر سيبويه أو ابن هشام تقدير المبتدأ في المثال الثاني ،لكنه

مفهوم مما ذكر: "أن معناه معنى الابتداء". ولتوضيح ما أراده سيبويه بالغلط قال ابن هشام : " ويوضحه إنشاد البيت "، لأن فيه جر (سابق)على توهم دخول الباء في خبر (ليس)، وإنما حسن تقدير العامل المتوهم (الباء) ، لكثرة دخوله في خبر ليس. وكان غرض ابن هشام من توضيح مقصود سيبويه بالتوهم هو الرد على ابن مالك (٦٧٢هـ) ، الذي لم يفهم مراد سيبويه بالغلط، فظن أنه يريد به الخطأ، وإذا ثبت الغلط في مثل هذه الشواهد الفصيحة التي وردت عن العرب وأشكلت على النحويين ،ضاق بذلك مجال الاستشهاد النحوي ، يقول ابن مالك : ((وهذا غير مرضي منه _رحمه الله _ فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت،لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه ، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع ، وسيبوبه موافق على هذا)).(٢) لذا ردّه ابن هشام بقوله ((وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط :الخطأ، فاعترض عليه بأنّا جوّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم،وامتنع أن نثبت شيئا نادرا ، لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط)). (٣)

٢_خبر (أنّ) بعد (لو)

كثيرا ما تقع أنّ بعد لو ، فيكون خبرها فعلا ،كقوله تعالى: {ولو أنهم آمنوا }_البقرة ١٠٣_،{ ولو أنهم صبروا }_الحجرات ٥_، { ولو أنّا كتبنا عليهم}_النساء ٦٦_، {ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به}_النساء ٦٦_، وقول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

لذا أوجب الزمخشري (٥٣٨هـ) أن يكون الخبر فعلا، وعلل ذلك بأنه يكون عوضا من الفعل المقدر بعد لو، لاختصاصها بالأفعال، فالتقدير في الآية الأولى: (ولو ثبت إيمانهم) (٤)،وهكذا......

وردّ ابن الحاجب (٦٤٦هـ) بأن ذلك إنما يجب في الخبر المشتق ، إذ لا يقع الخبر اسما مشتقا ، لكنه قد ورد اسما جامدا(٥)، قال تعالى : { ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام}_لقمان ٢٧_، وقال الشاعر :

ما أطيب العيش لو أنّ الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم

وقال الآخر :

ولو أنها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا وأزنما

لكن ابن مالك (٦)استدرك على هذين ما قالاه،بأن الخبر قد وقع اسما مشتقا في قول الشاعر :

لو أن حيّا مدرك الفلاح أدركه ملاعب الرماح

وقول الآخر:

ولو أن ما أبقيت منّي معلّق بعود ثمام ما تأوّد عودها

ولمّا كان ابن هشام مهتمّا في كتابه (مغني اللبيب) أيما اهتمام بالشاهد القرآني ، حتى غدا كأنه كتاب في إعراب القرآن ، راح يستقرئ الآيات القرآنية لتلك المسألة، فأثبت : قلّة استقراء الزمخشري لشواهد الحكم الذي قال به ،وعدم دقة ما ذهب إليه ابن الحاجب، وتقصير ابن مالك في البحث عن الشاهد القرآني ، على علوّ شانه ، واستحكام توثيقه، والاكتفاء بالشاهد الشعري. اتضح ذلك من قوله ((وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ، ولم يتنبه لها الزمخشري ، كما لم يتنبه لآية لقمان .ولا ابن الحاجب ، وإلا لما منع من ذلك.ولا ابن مالك،وإلا لما استدل بالشعر ،وهي قوله تعالى:{ يودّوا لو أنهم بادون في الأعراب}_الأحزاب ٢٠_.ووجدت آية الخبر فيها ظرف لغو، وهي:{ ولو أن عندنا ذكرا من الأولين}_الصافات١٦٨_)) (٧)

وقد اتضح أن الآية التي استشهد بها ابن هشام ،كان قد أشار إليها الرضي الاسترابادي(٦٨٦هـ)قبله،إلا أنه قيد مجيء الفعل ،في خبر (أن) الواقعة بعد(لو) الشرطية،ليكون عوضا من شرط (لو)،لاختصاصها بالأفعال .أما (لو) في الآية الكريمة فمصدرية،وليست بشرطية،لوقوعها بعد فعل دال على التمني ،ولذا لم يستهد بها الرضي على المسألة المذكورة في أول هذا الكلام.(٨)

٣_(أن) الزائدة بعد (لمّا)

ترد (أن) زائدة في مواضع متعددة ،منها أن تقع بعد (لمّا) التوقيتية،وفائدة زيادتها عند النحويين: توكيد المعنى المراد توكيده لغرض ما عند المتكلم .

لكن أبا حيان(٧٤٥هـ)_كما ذكر ابن هشام_نقل عن الزمخشري والشلوبين(٦٤٥هـ)معاني أخرى لزيادة (أن)، هي : (٩)

_ نقل عن الزمخشري :أنه يصاحب التوكيد في (أن)معنى التعقب المتصل اللازم لما قبله،وقد استدل لما ذكر ببيان فرق دلالي في آيتين قرآنيتين ،الأولى:قوله تعالى:{ ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيء

بهم }العنكبوت٤٤،والأخرى_كما زعم_:{ ولما أن جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما} _هود٦٩_

ووجه استدلال الزمخشري_ كما زعم أبو حيان_أن الجواب في الآية الأولى تعقب ما قبله ،متصلاً به من دون فاصل زمني،لازما له،قال أبو حيان ((تنبيها وتأكيدا على أن الإساءة كانت تعقب المجيء،فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم)) (١٠)

أما الجواب في الآية الثانية فلم يتعقب ما قبله،مع الاتصال واللزوم،فالتحية تقع بعد المجيء ولا تتصل به ولا تلزمه.

-نقل عن الشلوبين :معنى آخر ل(أن)الزائدة ،فضلا عن تعقب الجواب ما قبله مع الاتصال واللزوم ،هو معنى السببية المترتبة على دخول (أن)،فالإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه .وأن الشلوبين قد استدل لرأيه بأن هذا المعنى قد تحقق في: (جئت أن أعطي)، و: (أما والله أن لو فعلت لفعلت) ،فقد أكدت (أن)ما بعدها في المثالين،وهو السبب في الجواب.(١١)

وتتضح تحقيقات ابن هشام في هذه المسألة من وجوه متعددة،هي:

١-نقل نص الزمخشري من الأصل،والتعليق عليه بما يخالف ما فهمه أبو حيان منه،قال ((والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه: (أن):صلة،أكدت وجود الفعلين،مرتبا أحدهما على الأخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما،كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان ،كأنه قيل:لمّا أحسّ بمجيئهم فاجئته المساءة من غير ريث،انتهى)) (١٢) .

ولا أرى خلافا بين نص الزمخشري هذا وما نقله أبو حيان عنه ،فالترتب من غير فاصل زمني_ وقد ورد في نصه_هو عينه فهم أبي حيان للتعقب المتصل اللازم في الآية الكريمة.

٢-بيّن ابن هشام أنه ليس في نص الزمخشري تعرّض للفرق بين القصتين ،كما نقله عنه أبو حيان.

٣-وترتّب على ما سبق أن تحريفا في الآية الكريمة الثانية_من سورة هود-وقع عند أبي حيان حين قال في (أن) :ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: { ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما}،وقد نبّه ابن هشام عليه بقوله: ((وليس فيها لمّا))(١٣)،ونص الآية في سورة هود /٦٩: {ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما} . أما الآية التي وردت فيها قصة إبراهيم ،وفيها (لما)،فنبّه ابن هشام (١٤)على أنها في سورة العنكبوت/٣١، ونصها : { ولمّا جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا إنّا مهلكو أهل هذه القرية}.

لذا كان على أبي حيان أن يوازن بين جوابين في آيتين من آيات سورة العنكبوت،هما:"سيء بهم"،وفيه :معنى التعقب مع الاتصال واللزوم. و:"قالوا إنّا مهلكو أهل هذه القرية"،وفيه:تأخر الجواب عمّا قبله وعدم ترتبه عليه.

٤-نبه ابن هشام على تصحيح لغوي في عبارة أبي حيان(الإساءة)،فعدها لحنا،فقد اشتقها من الرباعي (أساء) في حين أن الفعل ثلاثي في الآية الكريمة ، وذكر أن الصواب ما قاله الزمخشري (المساءة) ، اسم من الثلاثي (ساء) (١٥).جاء في الصحاح(سوأ) ((ساءه:ضد سرّه،من باب(قال) ،ومساءه بالمدّ))

٥-بيّن أنّ(أن)في مثال الشلوبين: (جئت أن أعطي)مصدرية والبحث في الزائدة،وأن السبب معها إنما يفهم من لام تعليل مقدرة،أي:جئت لأن أعطى(١٦).

ولم يعرض ابن هشام للمثال الآخر الذي ذكره الشلوبين: (أما والله أن لو فعلت لفعلت)،وفيه: (أن)زائدة،والسببية فيه متحققة من دون إشكال،لكن لا من جهة (أن)،إنما من جهة (لو)بعدها،لأنه شرط متضمّن معنى ترّتب الجواب على فعله ،فكأنه يقربه من معنى السببية.

ويتبين مما سبق ذكره صحة قول النحويين :إن(لمّا)هي التي تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه، أما الحرف الزائد،فإنّه مؤكد معنى ما جيء به لتوكيده فقط، ويدل على ذلك قوله تعالى في قصة يوسف عليه السلام:{ولمّا أن جاءه البشير قال ارجع إلى ربك} _يوسف٥٠_ ،فالجواب هنا متأخر عمّا قبله زمنا مع وجود (أن)الزائدة،فما حمله البشير عند مجيئه إلى النبي يوسف في سجنه،من تبليغ الملك إيّاه بالحضور عنده ،يقتضي زمنا قبل تلقّي الجواب. وكذلك الحال في قوله تعالى في قصة يعقوب_عليه السلام_:{ ولمّا أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتدّ بصيرا} _ يوسف٩٦

٤- (ثم) ناصبة للمضارع

أجاز الكوفيون نصب الفعل المضارع ب (الواو والفاء وثم) إذا توسط المضارع بين فعل الشرط والجزاء، تنزيلا للشرط منزلة الاستفهام(١٧) كقول الشاعر :

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه   ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

ومن النصب بالفاء قول كعب بن زهير :

ومن لا يقدم رجلـه مطمئنــة   فيثبتها في مستوى الأرض يزلق

وللنصب بـ(ثمّ)استدل لهم بقراءة الحسن :{ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله } _ النساء ١٠٠_

أما البصريون فلم يثبت عندهم النصب ب(ثم)، في حين أجازوا نصب المضارع بـ(أن) مقدرة بعد الواو والفاء.

وقد أجرى ابن مالك النصب ب(ثم) مجراه بعد الواو والفاء إذا سبق بطلب ،واستدل له بالحديث الشريف : { لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه } (١٨) فذكر في (يغتسل)ثلاثة أوجه :

١- الرفع :على أن ثم استئنافية والتقدير (ثم هو يغتسل) .

٢-الجزم :على أن (ثم) عاطفة والفعل معطوف على موضع فعل النهي .

٢- النصب: نقل عنه ابن هشام قوله:"بإعطاء ثم حكم واو الجمع" .وقد فهم الإمام أبو زكريا النووي من قول ابن مالك: (حكم واو الجمع)أنه أراد أن المنهي عنه إنما هو الجمع بين البول في الماء الراكد والاغتسال منه ،لأن الواو تشرك ما بعدها فيما قبلها حكما ومعنى، وحملت عليها (ثم) في كلام ابن مالك ، لذا منع النووي وجه النصب ،لأن البول منهي عنه سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا(١٩).

وقد بيّن ابن هشام أن الإمام النووي قد اشتبه عليه كلام ابن مالك فتمسك بظاهره، ولم يتبين مقصده، فإنما أراد ابن مالك بعبارته : أن (ثم) أعطيت حكم واو الجمع من حيث الإعراب ،فنصب المضارع بعدها، ولم تعط حكمها في المعية كما فهم النووي ،واستدل ابن هشام لذلك بمثال آخر :قال: ((ونظيره إجازة الزجاج والزمخشري في {ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق }_البقرة ٤٢ _ ،كون (تكتموا) مجزوما، وكونه منصوبا، مع أن النصب معناه النهي عن الجمع)) . (٢٠).

٥- *الفاء الاستئنافية*

لما ورد قوله تعالى :{ أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه واتقوا الله }_ الحجرات١٢ _ ،قدّر النحويون أنهم قالوا بعد الاستفهام :(لا) ،ثم اختلفوا في تقدير ما بعد الفاء الاستئنافية، فقال الفارسي:((التقدير: (فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة) ، وجملة (واتقوا الله) معطوفة على جملة [فاكرهوا]))(٢١) . وقد ضعف ابن الشجري (٥٤٣٢ه) هذا التقدير ((بأن فيه حذف الموصول وهو (ما) المصدرية دون صلتها، وذلك رديء)) (٢٢).

لكن ابن هشام لم يرتض ما قاله ابن الشجري، فأنعم النظر فيما قاله الفارسي، ناقلا نصه من الأصل وفيه : ((كأنهم قالوا في الجواب :لا ،فقيل لهم : فكرهتموه ،فاكرهوا الغيبة واتقوا الله ،فـ(اتقوا) عطف على [فاكرهوا]، وإن لم يذكر، كما أن (ما تأتينا فتحدثنا) معناه: فكيف تحدثنا، وإن لم تكن (كيف) مذكورة))(٢٣) .

ومن هذا النص تبين لابن هشام أن ابن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي، فـ(كما) ليست محذوفة عند الفارسي، بل إن المعنى يتطلبها عند التقدير. فما ذكره الفارسي هو تفسير معنى لا تفسير إعراب .أما تقدير ابن هشام لما بعد الفاء الاستئنافية فذكره بقوله : ((فقيل لهم فهذا كرهتموه ،يعني والغيبة مثلها فاكرهوها ،ثم حذف المبتدأ ،وهو هذا)) (٢٤). وعلى رأيه تعطف جملة :(واتقوا الله)، على: (ولا يغتب بعضكم بعضا).

وعندي أن ما قاله ابن هشام في تصحيح فهم ابن الشجري لنص الفارسي حسن ،ويمكن تخريج كلام الفارسي أيضا على أن التقدير: (فكرهتموه ،فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة)وبه نسلم من تضعيف ابن الشجري ،إذ المحذوف بحسب (هذا الموصول وصلته) .فإن قيل: قد طال التقدير بالتكرار .فالجواب: أن التكرار مناسب للتغليظ في كراهية الغيبة وتشبيهها بأكل لحم أخ ميت .

٦- (كأنّ)

و رد قول الشاعر:

كأنّ أذنيه إذا تشوفا   قادمة أو قلما محرّفا

فاختلف النحويون في نصب الخبر (قادمة) على أقوال: (٢٥)

١-إن (كأنّ) قد تنصب الاسمين معا .

٢-إن الخبر محذوف ،أي :يحكيان (يشابهان) قادمة...

٣-إن الرواية: (تخال أذنيه)،أو الرواية : (قادمتا أوقلما محرفا)بألفات تثنية غير منونة،وقد حذفت نون

المثنى للضرورة.

٤-ان الشاعر (أبو نخيلة) غلط،وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحّنه أبو عمرو بن العلاء(١٥٤ه) والأصمعي(١٨٩ه).

وقد تنبه ابن هشام على عدم دقة هذه الرواية فقال: ((وهذا وهم ،فإن أبا عمرو بن العلاء توفي قبل الرشيد)) (٢٦) إذ إن وفاة أبي عمرو كانت سنة(١٥٤ه)،في حين أن بدء خلافة الرشيد كانت سنة(١٧٠ه).

وأرى أن نصب الاسمين ب(كأنّ) جائز،إذ هو لغة لبعض العرب،ويعضده أن أمثال(كأنّ)من الحروف المشبهة بالفعل(إنّ،وليت)قد روي نصب الاسمين بهما،لغة لبعض بني تميم(٢٧)قال شاعرهم (عمر بن أبي ربيعة):

إذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إنّ حراسنا أسدا

وعلى هذه اللغة ،ورد قول الرسول(ص):{إنّ قعر جهنّم لسبعين خريفا}(٢٨).وقال العجاج

قد طرقت ليلى بليل هاجعا يا ليت أيام الصبا رواجعا

٧- (هل) بمعنى(قد)

يرى النحويون :أن (هل) قد تأتي بمعنى(قد)،فتفيد التحقيق،إذا وليها فعل ماض،واستدلوا لذلك بقوله تعالى: {هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا}_الإنسان ١ _ ،بمعنى : قد أتى.

أما الزمخشري (٢٩)فلم يتقيد بذلك ،فذهب إلى أنها تكون بمعنى (قد) في جميع استعمالتها،وبذلك أخرجها من باب الاستفهام،وعنده أن الاستفهام يستفاد من همزة تقدّر قبلها ،ناقلا ذلك عن سيبويه ،فإنه قال: ((هل بمعنى قد ،إلا أنهم تركوا الألف قبلها ،لأنها لا تقع إلا في الاستفهام)) (٣٠) ثم عزز الزمخشري رأيه هذا ،بأن الهمزة قد ظهرت قبل (هل) في قول الشاعر:

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الإكم

فدلّ ذلك على أن الاستفهام بالهمزة لا ب (هل)، لان الحرف لا يدخل على مثله في المعنى وتتضح تحقيقات ابن هشام في هذه المسألة بما يأتي:

١- أن النص لذي نقله الزمخشري عن سيبويه ثابت في كتابه ،لكن الزمخشري لم يقف عند النصوص الأخرى التي أوردها سيبويه في (هل)وأثبتها للاستفهام ،قال ابن هشام ((ولكن فيه(أي :الكتاب) أيضا ما قد يخالفه،فإنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه:وهل ،هي للاستفهام،ولم يزد على ذلك))(٣١)
٢- أن رواية البيت عن السيرافي (أم هل)، و (أم) منقطعة ، وعليه لاشاهد في البيت لما ذكره الزمخشري .
٣- أن (هل) لو كانت بمعنى (قد)على كل حال ،لاختصت بالفعل كـ (قد)، ولم يثبت ذلك في(هل)

وقد بان لي ما يأتي:

١- أن النص الذي نقله ابن هشام عن سيبويه ،ونص فيه على أن " هل هي للاستفهام " غير موجود في كتاب سيبويه المطبوع " نسختي بولاق وهارون "، وقد تكون لابن هشام نسخة من كتاب سيبويه لم تصل إلينا. على أن سيبويه قد نص على أن (هل) حرف استفهام في مواضع أخرى في كتابه، منها قوله في باب الاستفهام: ((وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم توسعوا فيها، فابتدءوا بعدها الأسماء .والأصل غير ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: هل زيد منطلق))(٣٢) .وقوله أيضاً: ((اعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو: (هل،و كيف، ومن)، اسم وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى))(٣٣)
٢- أن الرواية عن السيرافي (أم هل) أولى، لسبقه وتقدمه، ولأن سيبويه كان قد تكلم على دخول أم على هل فقال :((وتقول: (أم هل) فإنما هي بمنزلة (قد)، ولكنهم تركوا الألف استغناءُ إذ كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام)) (٣٤)
٣- أن استدلال ابن هشام بأن (هل) لو كانت بمعنى (قد) على كل حال " لم تدخل إلا على الفعل " قد يعارض بقول سيبويه السابق فيها :((وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، ألا انهم توسعوا فيها، فابتدءوا بعدها الأسماء .والأصل غير ذلك)) .وخلاصة القول أن قول النحويين: إن هل قد تأتي بمعنى قد، هو الأولى وأن الزمخشري قد بالغ في رأيه .

٨-الجملة الاستئنافية

تكلم ابن هشام على الجملة الاستئنافية، فذكر أن منها ما يكون جملة تامة، لا تحتاج إلى تقدير كقوله تعالى : { يا أيها الذين آمنوا لاتتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاُ ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر} - آل عمران ١١٨ – فجملة " لايألونكم خبالا " وما بعدها جمل تامة مستأنفة لا تحتاج إلى تقدير

ثم تتبع ابن هشام ما قاله المفسرون في هذه الآية، فوجد أن الإمام فخر الدين الرازي (٦٠٦ هـ) قد غفل عن سياق الآية فتساءل عن سبب تقديم (من دونكم) على (بطانة).

و((أجاب: بأن محط النهي هو من(دونكم)لا(بطانة)، فلذلك قدم الأهم)) (٣٥)

ثم بين ابن هشام أن مثل هذا السهو عن تلاوة الآية قد وقع في تفسير أبي حيان أيضا،فقد زاد لفظا في غير موضعه ،وفسره في سياق آخر مشابه له ،فقال ((ونظير هذا أن أبا حيان فسّر في سورة الأنبياء كلمة (زبرا) بعد قوله تعالى : { وتقطعوا أمرهم بينهم}، وإنما هي في سورة المؤمنين،وترك تفسيرها هناك)) (٣٦)

٩- جملة جواب القسم

في الآيات الكريمة: { فوربك لنحشرنهم والشياطين ثم لنحضرنهم حول جهنم جثيا ثم لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ثم لنحن أعلم بالذين هم اولى بها صليّا وإن منكم إلا واردها كان على ربّك حتما مقضيا} – مريم٦٨-٧١- ،احتمل ابن عطية أن تكون جملة(وإن منكم إلا واردها) جوابا للقسم في هذه الآية ،على تقدير الواو العاطفة،قال:هو قسم والواو تقتضيه .

ولكن أبا حيان فهم من نص ابن عطية أنه قصد أن الواو حرف قسم(٣٧). فغلّظ ابن هشام له القول في ردّه قال: ((ومراد ابن عطية من قوله :هو قسم والواو تقتضيه،أي: هو جواب القسم ،والواو هي المحصّلة لذلك ،لأنها عاطفة.وتوهّم أبو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة،وهو أن الواو حرف قسم ،فرد ّعليه بأنه يستلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار ،وحذف القسم مع كون الجواب منفيا ب(إن)(٣٨)))(٣٩)

١٠- جملة صلة الموصول

فصّل ابن هشام القول في الجمل التي لا محل لها من الإعراب ،وعددها عنده سبع ،ومنها الجملة الواقعة صلة لموصول،ثم نقل عن بعضهم أنه كان يعد (الموصول وصلته) محل الإعراب،قال ((وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا :إن الموصول وصلته في موضع كذا ،محتجا بأنهما ككلمة واحدة)) (٤٠)

ثم قرر ابن هشام(٤١) بطلان هذا الرأي ،محتجا بأن الإعراب قد لا يقع على الموصول ،فتظهر علامات الإعراب عليه ،فيكون بذلك مستقلا بنفسه في الإعراب عن صلته، واستدلّ لذلك من القرآن الكريم بقوله تعالى:{ ربنا أرنا اللذين أضلانا}_فصلت٢٩_ ،فقد ظهر الإعراب في نفس الموصول (اللذين) مستقلا عن صلته .واستدل من القراءات القرآنية بقراءة طلحة بن مصرّف و :{ثم لننزعنّ من كل شيعة أيّهم أشدّ على الرحمن عتيا}_مريم٦٩_ ،بنصب (أي) .واستدل من الشعر بقول سحيم الطائي :

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

والشاهد يروى بالواو ايضا ،على أن (ذو)فيه طائية ،وهي الرواية المشهورة بين العلماء (٤٢) وهي أولى من القول :إن الشاعر قد خالف لغة قبيلته في بناء (ذو) فعاملها معاملة (ذو) التي بمعنى صاحب ،فأعربها بالحروف . واستدل ابن هشام من لغات العرب بلغة بني عقيل في إعراب (جمع الذي)،قال شاعرهم:

نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

ورويت هذه اللغة لبني هذيل أيضا ،وعليها قول شاعرهم في جمع (اللاء)

- هم اللاؤون فكّوا الغلّ عنّي *
-

المبحث الثاني : تحقيقات الشواهد الشعريّة

١- تشديد (تاء)الفعل الماضي

خرج أحد النحويين قراءة ابن أبي إ سحاق (٤٣) : { إن البقر تّشابهت } – البقرة٧٠- بتشديد تاء الفعل

الماضي ، على لغة لبعض العرب ذكرها ، وهي : أنهم يزيدون تاء على التاء الزائدة في أول الماضي ، واستشهد لذلك ببيت شعر فيه :

* تتقطعت بي دونك الأسباب *

وقد نفى ابن هشام هذا البيت ، وتلك القاعدة النحوية ، وخرج القراءة القرآنية على وجه مقبول ، فقال :((لا حقيقة لهذا البيت ، ولا لهذه القاعدة النحوية ، وإنما أصل القراءة : { إن البقرة} بتاء الوحدة ، ثم أدغمت في تاء (تشابهت) ،فهو ادغم من كلمتين)) . (٤٤) .

٢-(إلا) الزائدة

أشهر استعمالات (إلا) الاستثناء ،وقد ذكر النحويون لها معاني أخرى ،منها أن تكون زائدة ،أثبت ذلك الأصمعي،وابن جني(٣٩٢هـ)،وقال به ابن مالك (٤٥) ،واستدلّ له بقول الشاعر :

أرى الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وقد حقق ابن هشام البيت برواية اخرى ،قال ((وإنما المحفوظ : [وما الدهر])) (٤٦). وعلى روايته تلك لا شاهد فيه لابن مالك ،لأن (إلا) فيه أداة استثناء ملغاة ،و (منجنونا) حال جامد مؤول ب (متحركا) . ومع أن رواية (وما الدهر) أنسب في هذا الموضع ،بدلالة الشطر الثاني للبيت ،تكلّف ابن هشام تخريج رواية ابن مالك تكلفا واضحا ،فقال ((ثم إن صحّت روايته ،فتخرّج على أن (أرى) جواب لقسم مقدر،وحذفت (لا) ،كحذفها في :{تالله تفتأ}_يوسف٨٥_،ودلّ على ذلك الاستثناء المفرّغ)) (٤٧)

٣- (الفاء) العاطفة

من معاني الفاء العاطفة (التعقيب) ،بمعنى أن الفاء تدل على تأخر المعطوف على المعطوف عليه ،متصلا به .

وقد ذهب الأصمعي إلى أن الفاء قد لا تفيد التعقيب ،بل تأتي بمعنى (الواو) ،فتفيد التشريك ، واستدل لذلك بقول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فالفاء عنده بمعنى الواو ، إذ لا تجوز الفاء مع (بين) ،فلا يقال: جلست بين زيد فعمرو ،لذا صحّح رواية البيت بالواو (٤٨) .ولم يرتض ابن هشام رواية البيت بالواو ،وخرج رواية الفاء بقوله ((وأجيب : بان التقدير :بين مواضع الدخول فمواضع حومل،كما يجوز :جلست بين العلماء فالزهاد)) (٤٩)

وأقول :لمّا كانت الرواية بالفاء ثابتة في ديوان الشاعر (٥٠)،وكتب الأقدمين،والسماع بها حجة على القياس ،كان تقدير ابن هشام في البيت ارجح، ولاسيما أن دلالته على الكثرة والمبالغة –لكثرة مواضع البكاء مناسبة لمعنى الوجد والشوق عند الشاعر.ويعضد ذلك أن مثل هذا البيت قد تكرر في شعر امرئ القيس (٥١)،قال:

وما هاج هذا الشوق غير منازل دوارس بين يذبل فرقان

وقد وقع مثله في قول كثير عزّة : (٥٢)

ورسوم الديار تعرف منها بالملا بين تغلمين فريم

وذهب هشام بن معاوية الضرير (٢٠٩هـ)إلى أن المعنى: (بسقط اللوى ما بين الخول إلى حومل) فأسقط (ما) . (٥٣) وقد خطّأه ابن الأنباري (٣٢٨هـ)في ذلك،مستندا إلى رأي الفراء (٢٠٧هـ)،وذلك أن(ما) إذا كانت حدّا بين شيئين فلا يجوز سقوطها،ثم ذكر بيتا استشهد به الفراء ،وهو قوله:

يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم ولا حبال محبّ واصل تصل

وقال ((أراد: ما بين قرن إلى قدم ،ولا يجوز إسقاط(ما)، لأنها حدّ بينهما)) (٥٤)

٤- (كي) الناصبة

اختلف النحويون في (كما) الواردة في رواية أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ):

وطرفك إما جئتنا فاحبسنّه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

فقال الفارسي :إن الأصل (كيما) فحذفت الياء على غير قياس للضرورة الشعرية،وبقي عملها. (٥٥).

ونقل ابن هشام أن ابن مالك لم يرتض ذلك وعده تكلفا ،فذهب إلى أنها (كاف) التعليل زيدت عليها (ما)الكافة ،مثلها مثل ما حكاه سيبويه: (كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه) وإنما نصب الفعل(يحسبوا)بعدها ،تشبيها لها ب(كي) في المعنى.(٥٦)

ويرد على ابن مالك أن (كاف) التعليل نفاها أكثر النحويين ،وأن عملها النصب في الفعل مع كونها مكفوفة ب(ما) أكثر تكلفا ما قاله في مذهب الفارسي. على انه لو قال :إن (ما)هذه زائدة ملغاة لم تكف الحرف عن عمله ،فنصبت الفعل _ ولذلك شبه في قولهم: (كن كما أنت) في أحد وجوه الإعراب (٥٧) على أن (ما) لم تكف كاف الجر عن العمل في ضمير الرفع الذي ناب مناب ضمير الجر لكان مذهبه أقل تكلفا.

وقد تتبع ابن هشام رواية هذا البيت ،ونقل عن كتاب (نزهة الأديب) لأبي محمد الأسود ((أن أبا علي حرّف هذا البيت ،وأن الصواب فيه:
اذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا ....))(٥٨).

وعلى هذه الرواية لا شاهد لما اختلف فيه الفارسي ،وابن مالك_ فيما نقله عنه ابن هشام_. والبيت على هذه الرواية ثابت في ديوان عمر بن أبي ربيعة من قصيدة مشهورة له. (٥٩)

٥-(نعم)

قد يستدل ابن هشام بلغة من لغات العرب ،للتفريق بين الأدوات النحوية المتشابهة البنية ،وذلك لرفع التوهم الذي يقع في الاعراب بسبب عدم انتباه المعرب على الاختلاف في المعنى ، وغرض ابن هشام من ذلك غرض تعليمي هو وجوب احتياط الطالب عند الاعراب وإيلاء المعنى الاهمية الاولى لتعلم كيفية الاعراب يتضح ذلك من قوله ((ولقد حكي لي أن بعض مشايخ الاقراء اعرب لتلميذ له بيت المفصل :
لايبعد الله التلبب والـــ غارات اذ قال الخميس :نعم

فقال نعم حرف جواب .ثم طلبا محل الشاهد في البيت فلم يجداه . فظهر لي حينئذ حسن لغة كنانة في (نعم) الجوابية، وهي (نعم) بكسر العين . وإنما نعم هنا واحد الأنعام وهو خبر لمحذوف أي هذه نعم وهو محل الشاهد)) (٦٠)

وقد يكون النعم جمعا لا مفردا كما ذكر ابن هشام قال الفيومي (٧٧٧ه) : النعم ((وهو جمع لا واحد له من لفظه واكر ما يقع على الابل)).

٦-(حيث)

تلزم حيث الإضافة إلى الجمل الاسمية او الفعلية ،وندرت إضافتها إلى المفرد كقول الشاعر :

ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لّي العمائم

وقيل : ان الكسائي يقيسه. وروي إعراب (حيث) عند بني فقعس يقولون: (جلست حيث كنت) و:(جئت من حيث جئت) (٦١) . وذهب ابن جني (٦٢) إلى أن حيث تعرب اذا اضيفت إلى المفرد مستدلا بقول الشاعر:

اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب لامعا

وقد حقق ابن هشام المسألة، وذكر لهذا الرجز روايتين: الأولى تعضد مذهب أبي الفتح. والأخرى: تجري فيها حيث على الأصل ،فتضاف إلى جملة اسمية من مبتدأ وخبر محذوف ،قال: ((ورأيت بخط الضابطين :

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب لامعا

بفتح الثاء من (حيث)وخفض (سهيل) . و (حيث)بالضم و (سهيل) بالرفع، أي: موجود، فحذف الخبر)) (٦٣) .على أن في البيت رواية اخرى :(حيث سهيل طالع) . على أن طالع هو الخبر (٦٤). ولكن انشاده على هذا الوجه لا يناسب القافية المنصوبة في الشطر – اوالبيت –التالي له .

الخلاصة

توصل البحث إلى النتائج آلاتية

١- ذكر ابن هشام أسماء قسم من العلماء ، من الذين أورد تحقيقاته على مسائلهم النحوية وشواهدها الشعرية، بغية السبق العلمي ،كالزمخشري ،وابن مالك، وأبي حيان، والفخر الرازي . في حين غيّب أسماء علماء آخرين لم تكن لهم حظوة في علم النحو

٢- بان اهتمام ابن هشام كثيرا بإيراد الشواهد القرآنية من خلال تحقيقاته في (مغني اللبيب) مقدما اياها على الشواهد الشعرية يتضح ذلك في كشفه عن تقصير ابن مالك عن إيراد الشاهد القرآني والاكتفاء بالشواهد الشعرية .

٣- كشف ابن هشام عن سهو قسم من كبار النحويين في سياق ألفاظ الآيات القرآنية وترتب على ذلك بطلان الحكم النحوي الذي قالوا به .

٤- ابرز ابن هشام تحريف بعض الأبيات الشعرية وبطلان حكمها النحوي الذي قال به آخرون .

٥- اتضح لابن هشام وهم قسم من العلماء في فهمهم نصوص علماء اخرين فكشف عن ذلك من خلال ايراده النص الاصلي ،او رفع الالتباس في فهم النص وقد سجل البحث مواضع ذلك.

هوامش البحث:-

١-مغني اللبيب ١٥١/٢ (ابن هشام الأنصاري ،تح عبد السلام هارون ، ط٣،دار الجيل ،بيروت ، ١٩٩١م)، وينظر: الكتاب ١٥٥/٢ (سيبويه،تحقيق عبد السلام هارون ،ط٣،مكتبة الخانجي ،القاهرة،١٩٨٨م).

٢-شرح التسهيل ٥٢/٢ (ابن مالك،تح د.عبد الرحمن السيد ،ط١،مصر،١٩٩٥م).

٣-مغني اللبيب٢/.١٥٣

٤-ينظر: المفصل في علم العربية ٤٤٢ (الزمخشري ،تح د.علي أبو ملحم ،بيروت ،١٩٩٣م)،وشرح التسهيل ٩٩/٤، ومغني اللبيب ١ /.٤٤٥

٥-ينظر: شرح الرضي على الكافية٤٨٩/٤ (الرضي الاسترابادي ،تح يوسف حسن عمر،بيروت)

٦-ينظر:شرح التسهيل٩٩/٤. ٧-مغني اللبيب:٤٤٥/١_٤٤٦.وينظر: نحو القرآن ٦٥(د. خليل بنيان، عمان، ٢٠٠٦م) ٨-ينظر:شرح الرضي٤٨٩/٤

٩-في البحر المحيط٣٥٥/٨مايخالف ذلك(أبو حيان النحوي ،مكتبة الإيمان ،السعودية).

١٠-ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٥/٢ (أبو حيان ، تح مصطفى النماس ، ط١، القاهرة ،١٩٨٩). ومغني اللبيب ٦٦/١ . ١١_ ينظر : مغني اللبيب ٦٦/١.

١٢_مغني اللبيب ٦٦/١ وينظر: الكشاف ٤٥٣/٣.(الزمخشري،دار المعرفة، بيروت)، والبحر المحيط ٣٥٥/٨.

١٣_ مغني اللبيب ٦٧/١

١٤_ المصدر نفسه . ١٥ _ المصدر نفسه . ١٦_ المصدر نفسه .

١٧_ ينظر: الكتاب ٨٩/٣ وشرح التسهيل ٤٥/٤ وشرح ابن عقيل ٤٠/٣_٤١(ابن عقيل ،تح محمد محيي الدين عبد الحميد ،ط٢٠، القاهرة ١٩٨٠م)٠

١٨_ صحيح مسلم ١٨٧/٣(الإمام مسلم ، ط١،مكتبة زهران ، القاهرة ،١٩٢٩)،

ومغني اللبيب ١٩٩/١. ١٩_ ينظر : صحيح مسلم ١٨٧/٣. ٢٠_ مغني اللبيب ١/.٢٠٠

٢١_ ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ١٥٠/١(عبد القاهر الجرجاني ، تح د. كاظم بحر المرجان ، بغداد ، ١٩٨٣). ٢٢_ مغني اللبيب ٢٨٢/١.

٢٣_ المصدر نفسه ٢٤-المصدر نفسه

٢٥_ ينظر :شرح التسهيل ٩/٢، ومغني اللبيب ٣٢٥/١_٣٢٦.

٢٦_ مغني اللبيب ٣٢٦/١

٢٧_ شرح التسهيل ١٠/٢. ٢٨_ صحيح مسلم ٤٧٥/٦.

٢٩_ ينظر :المفصل .١٤٣

٣٠_ الكتاب ١٨٩/٣، وينظر: مغني اللبيب ٥٦٦/١ ٣١_ مغني اللبيب ٥٦٦/١

٣٢_ الكتاب١/٩٨ _٩٩. ٣٣_ المصدر نفسه ١١٥/٣. ٣٤_ المصدر نفسه ٩٩/١_١٠٠.

٣٥_ مغني اللبيب ٩٩/٢، وينظر: التفسير الكبير للرازي ١٩٨/٨ (الفخر الرازي،دار الكتب العلمية، طهران)

٣٦_ مغني اللبيب ١٩/٢ ،وينظر: البحر المحيط ٤٦٥/٧، ٧/ ٥٦٦_٥٦٧.

٣٧_ البحر المحيط ٢٨٨/٧، وينظر: مغني اللبيب ٢/.٤٦

٣٨_ عند النحويين لا يستغنى عن القسم بالجواب لدلالة المعنى إلا إذا كان الجواب باللام أو بأن ، ينظر :البحر المحيط ٧/.٢٨٨

٣٩_ مغني اللبيب ٤٦/٢. ٤٠_ المصدر نفسه ٥٣/٢.

٤١_ المصدر نفسه ٤٢_ ينظر :شرح ابن عقيل ٤٥/١

٤٣_ ينظر :البحرالمحيط ٤١٠/١. ٤٤_ مغني اللبيب ٢/.٢٤٣

٤٥_ ينظر :شرح التسهيل ٣٧٤/١ ،ومغني اللبيب ١/.١٣٢

٤٦_ مغني اللبيب ١٣٢/١ ٤٧_ المصدر نفسه

٤٨_ ينظر: شرح القصائد السبع الطوال ٢٠(أبو بكر ابن الأنباي تح : عبد السلام هارون،ط٥ ، ١٩٩٣)،وأوضح المسالك ٣١٩/٣(ابن هشام ،تح :محمد محيي الدين عبد الحميد ،بيروت ،١٩٩٨).

٤٩_ مغني اللبيب ١/.٢٧٤

٥٠_ ديوان امرئ القيس ٨ ،(تح محمد أبي الفضل إبراهيم ، ط٣ ،مصر)

٥١_ المصدر نفسه .٨٤

٥٢_ ديوان كثير عزة ٤٥(دار صادر، بيروت)

٥٣_ ينظر :شرح القصائد السبع الطوال .٢٠

٥٤_ معاني القرآن للفراء ٢٢/١(تح : محمد علي النجار وآخرين ، القاهرة ، ١٩٥٥)

٥٥_ ينظر: شرح التسهيل ١٨/٤ _ ١٩ ،ومغني اللبيب ١/.٢٩٩

٥٦_ ينظر : مغني اللبيب ١/ ٢٩٩ ،وفي شرح التسهيل ١٨/٢ تابع ابن مالك رأي الفارسي .

٥٧_ ينظر : المعجم الوافي في النحو العربي ٢٣٤(علي توفيق الحمد ، ط١، ، مصراته ، ١٩٩٢)

٥٨_ مغني اللبيب ٣٠٠/١، وينظر:الانصاف في مسائل الخلاف ٥١٩/٢ (أبو البركات الأنباري ،تح محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت ، ١٩٨٧).

٥٩_ ديوان عمر بن أبي ربيعة ٢٠٤(تح يوسف شكري فرحات، ط١،بيروت،١٩٩٢).

٦٠_ مغني اللبيب ٢١٩/٢ _٢٢٠.

٦١_ ينظر :شرح التسهيل ٢٣٢/٢ ومغني اللبيب ٢١٨/١_٢١٩.

٦٢_ينظر: مغني اللبيب ١/ ٢١٩ ٦٣_ المصدر نفسه ٢١٩/١_٢٢٠.

٦٤_ ينظر : شرح ابن عقيل ٥٥/٣ (الهامش)